التعاون الاقتصادي بين الدول النامية

ملاحظ . سمية محمد طاهر

مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة

يعد موضوع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية احد الأركان الأساسية لقيام نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والمساواة والتكافؤ .وان فشل النظام الاقتصادي التقليدي؟(بحكم طبيعته الجائرة) في حل مشاكل التخلف الاقتصادي والتقني حداً بالدول النامية التأكيد على أهمية التعاون فيما بينها. وتعلق الدول النامية أهمية خاصة على برنامج التعاون الاقتصادي فيما بينها من الناحيتين السياسية والاقتصادية باعتباره يشكل خطوة هامة نحو تحقيق الاعتماد الجماعي الذاتي .

أن هذا الموضوع قد نوقش ضمن نطاق أجهزة الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد) وخارجها منذ الستينات خلال العقد الأول لإستراتيجية التنمية الدولية وذلك بهدف اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنسيقه ووضعه موضع التنفيذ . وقد ازدادت الحاجة الى قيام هذا التعاون بعد فشل إستراتيجية التنمية للعقد الأول الأمر الذي حدا بإستراتيجية التنمية للعقد الثاني أن تقر مبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وتؤكد على ضرورة بذل الجهود لاتخاذ التدابير والترتيبات المتعلقة بإقامة المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية وتدابير توسيع التجارة وتعزيز الإنتاج ، كما وان الموضوع قد نوقش في عدة اجتماعات عقدتها مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز ومن هذه الاجتماعات التي تم التوصل من خلالها الى برنامج التعاون الاقتصادي بين الدول النامية هو المؤتمر الوزاري الثالث لمجموعة السبعة والسبعين الذي انعقد في مانيلا للفترة الواقعة بين كانون الثاني وشباط ١٩٧٦ وكذلك القرار

المرقم(٩٢) الذي تبناه مؤتمر التجارة والتنمية(الانكتاد) في دورته الرابعة المنعقدة في نيروبي بشأن إجراءات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية لبرنامج التعاون الاقتصادي بين الدول النامية . إلا أن آخر الاجتماعات التي عقدت بصدد الموضوع هي تلك التي عقدت في المكسيك للفترة الواقعة بين ١٣- ٢١ أيلول ١٩٧٦ .

وكان مؤتمر المكسيك حول التعاون الاقتصادي بين الدول النامية قد اقر مجموعة من الأهداف العامة والخطوط العريضة لبرنامج التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وتنسيق الجهود الرامية لتنفيذ هذا البرنامج وتم توضيح التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذ متطلبات التعاون الاقتصادي بين الدول النامية على أساس مبدأ الاعتماد الجماعي الذاتي ، إلا أن تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الصدد تكون معرضة الى عقبات ما لم تقدم الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المختصة دعمها الضروري . وعليه فأن الاعتماد الجماعي على الذات لا ينظر إليه ضمن نطاق بمعزل عن صيغ واتجاهات التعاون الدولي المتبادل بين الدول النامية والدول المتقدمة .

أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول النامية سيؤدي الى دعم المركز التفاوضي للدول النامية في المحافل الدولية كما انه يضفى حافزاً جديدا للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية عن طريق إقامة المؤسسات والتسهيلات الضرورية الأخرى لتعزيز علاقاتها الاقتصادية . فلجنة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية مثلا تعتبر وسيلة لمساعدة الدول النامية على تنفيذ برامجها للتعاون الاقتصادي في القضايا الأساسية والملحة ، وكذلك تتمكن المؤسسات الدولية من أن تلعب دورا كبيرا وتقدم مساعدات في هذا المضمار والانكتاد من بين المؤسسات الدولية التي يمكن أن تضطلع بمسؤولية طليعية في هذا المجال نظرا لمسؤوليتها الاقتصادية المتداخلة ولطابع عضويتها العالمية .

والجدير بالذكر انه على الرغم من تأسيس لجنة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية فأن الدول النامية تعتزم مواصلة صياغة سياستها وبرامجها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المتبادل في محافلها الخاصة سواء كانت هذه المحافل أقاليمية –مثل

مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز – او إقليمية او دون الإقليمية . علما أن الوظيفتان الرئيستان للجنة التعاون الاقتصادي هما :-

* صياغة وتعزيز التدابير التي من شأنها أن تجعل الدول المتقدمة الصناعية والمؤسسات الدولية من أن تقدم الدعم والتيسير لتنفيذ المقررات المتخذة من قبل الدول النامية عملا بسياساتها وبرامجها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المتبادل على الأصعدة الاقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية وتمكين الدول النامية تحقيقا لهذه الغاية من البحث عن ضمانات للدعم المالي والتقني .

* استعراض التدابير المتخذة أو المقترحة من قبل الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والدول الاشتراكية لشرق أوربا التي من شأنها أن تترك آثارا سلبية بمقررات البلدان النامية الهادفة الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها على الأصعدة الاقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية وتنويع هياكلها الإنتاجية ومن ثم اتخاذ التدابير العلاجية عند ظهور الآثار السلبية الضارة .أما بالنسبة الى لجنة المفاوضات التجارية بين الدول النامية فقد تألفت هذه اللجنة في أواخر عام ١٩٦٧ ضمن نطاق اتفاقية التجارة والتعرفات (الكات) وقد استهدفت في الأساس إيجاد تجارة تكميلية بين البلدان النامية وتوسيع أسواق أحداها للأخرى عن طريق تخفيض بعض الحواجز الكمركية وغير الكمركية ، والمفاوضات التي تجري ضمن نطاق هذه اللجنة لا تكون محصورة في أطار إقليمي وإنما تقوم بين البلدان النامية سواء كانت تقع هذه البلدان في نفس المنطقة الجغرافية أم خارجها . كما أن هذه المفاوضات ، التي تقوم على أساس سلع منتقاة هي مفتوحة للدول النامية غير الأعضاء في (الكات) وان المشاركة فيها لا تترتب عليها أية التزامات بين هذه الدول والدول الأعضاء (الكات) فيما يخص أية بضاعة غير مدرجة في المفاوضات .وانه على الرغم من أن المنفعة المتبادلة تعتبر أساسا للمفاوضات فأن الدول المشاركة في المفاوضات والراغبة تقوم بدراسة ومراعاة ظروف وأحوال البلدان المختلفة وإمكانياتها الخاصة لغرض منح الامتيازات في الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان .